# من نحن؟

**تأسست "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" في لبنان في ١٣ آذار ١٩٩٦ بمبادرة من مجموعة من الناشطين في الحقل العام.**
**وهي جمعية مدنية نضالية مطلبية تسعى إلى بناء مجتمع ديمقراطي وتعزيز المواطنية المبنية على أساس الشفافية والمساءلة والمحاسبة. تعمل الجمعية على إصلاح النظام السياسي وإشراك المواطنين في العملية السياسية الديمقراطية.**
**كما وتعمل على مراقبة سير العمليات الانتخابية بمختلف أنواعها وإصدار تقارير مفصّلة عنها.**

**قيمنا في "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" هي:**

- **الاستقلالية**
- **العلمنة**
- **المساواة وتكافؤ الفرص**
- **المهنية والمصداقية**

**تضم الجمعية في عضويتها وبين المتطوعين في صفوفها عدداً من الباحثين والأكاديميين والصحافيين والمحامين والطلاب الجامعيين والمتخصصين بالإضافة إلى عدد كبير من ناشطي المجتمع المدني.**

**وقد قامت الجمعية خلال عملها منذ بداية نشاطها عام ١٩٩٦بـ:**

- **تكريس فكرة المراقبة المدنيّة للانتخابات في مختلف أنواعها، وصولاً إلى إقرارها في قانون الانتخابات النيابية (٢٠٠٨/٢٥).**
- **توسيع دائرة النقاش حول قانوني الانتخابات النيابية والبلدية، لتطال أوسع الفاعليات السياسية والإجتماعية ومختلف فئات المجتمع المدني.**
- **إدراج قانون انتخابات الهيئات الطلابية في جدول أعمال الهيئات الإدارية والطلابية في مختلف الجامعات اللبنانية.**
- **التوافق على أبرز المبادئ الإصلاحية وإصدارها وتحويلها إلى مادة للمناقشة العامة، والتي تشكل أساس الاصلاح الانتخابي في قانوني الانتخابات النيابية والبلدية والإختيارية.**
- **تطوير مستوى مراقبة الانتخابات، إن في الأداء أو في الحيادية بما يضمن الموضوعية، في إشارة إلى الانتهاكات والمخالفات التي ترتكبها الأطراف المنظمة والمشاركة.**
- **تحفيز مجموعات شبابية في المدن والبلدات والقرى وحثّهم على الانخراط في الحياة العامة.**

# التحالفات

## الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي

بمبادرة من "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" و"المركز اللبناني للدراسات"، تأسست الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي في حزيران ٢٠٠٦. وهي تضم اليوم أكثر من ٨٥ جمعية مدنية منتشرة على جميع الأراضي اللبنانية، حيث تسعى وتدعو إلى إصلاح الأنظمة الانتخابية لاسيما النيابية والبلدية والاختيارية لما لهما من تأثير على الحياة السياسية العامة والخاصة لكل مواطن. تنشط الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي في الفترات التي تفصل بين الانتخابات النيابية والبلدية على مختلف الأصعدة حيث تنظم سلسلة انشطة وتحركات وتلتقي مع صناع القرار بهدف الضغط من أجل إقرار قوانين انتخابية متطورة.

## الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات هي مجموعة من المنظمات العربية غير الحكومية تهدف إلى تحسين العملية الانتخابية وتعزيز الشفافية والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية وتعتبر الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات احدى مؤسسيها. اجتمعت هذه المنظمات من مجموعة دول عربية هي الأردن والبحرين وتونس والسعودية والسودان والعراق وفلسطين والكويت ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن لتشكّل الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات. تسعى الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات لبناء دول ومجتمعات تتبنى مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، ونحو تفعيل مبدأ المساءلة في المؤسّسات الدستورية والسياسية، لكسب ثقة الناس ولخلق بيئة ملائمة لإجراء انتخابات حرّة ونزيهة وديمقراطية، تتماشى مع المعايير الدولية

## الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

## الحراك المدني للمحاسبة

بمبادرة من "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" ومجموعة من الجمعيات المدنية والأفراد، تأسس الحراك المدني للمحاسبة في ربيع ٢٠١٣، من أجل رفض التمديد للمجلس النيابي اللبناني. كما نشط الحراك في عام ٢٠١٤ بعيد الفراغ الرئاسي والتمديد الثاني للمجلس النيابي. هدف الحراك إلى إجراء الانتخابات في لبنان بشكل دوري، واحترام حق المواطن في اختيار ممثليه، تطبيقا للقانون والدستور اللبناني.

## GNDEM

GLOBAL NETWORK OF DOMESTIC ELECTION MONITORS

تستند الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات المحلية إلى عدد من المعايير الأساسية، تتمحور حول حق جميع المواطنين في الإشتراك في السلطة والشأن العام، والسعي لانتخابات حرّة وديمقراطيّة، ومعرفة ما إذا كانت هذه الانتخابات تعكس بدقّة إرادة الشعب. تضم الشبكة أكثر من ١٤٠ عضواً، بينهم شبكات وتحالفات محلية وإقليمية منتشرة في أكثر من ٦٠ دولة في القارات الخمس تعمل جميعها على تحقيق انتخابات ديمقراطية وشفّافة، إضافة إلى إقامة عدد من البرامج التشاركية بين الأعضاء والتي تهدف إلى تبادل الخبرات وكسب المعلومات. ولأنّ عمل الشبكة وأهدافها تصبّ بشكل مباشر في نطاق عمل الجمعية، كان للجمعية دوراً أساسياً في تأسيسها.

## التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات

بعد تجربة مراقبة الانتخابات العامة عام ٢٠٠٥، والانتخابات الفرعية عام ٢٠٠٧، في توسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في أعمال المراقبة، كرّست "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" مبدأ المشاركة في مراقبة الانتخابات النيابية والبلدية ضمن إطار ينسق العمل ويمنع الازدواجية ويوحد الجهود المدنية، بما يضمن الفاعليّة والمصداقية لعمليّة المراقبة. فكانت الدعوة عام ٢٠٠٩ لإحياء التحالف من أجل مراقبة الانتخابات النيابية، حيث شارك أكثر من ٨٥ جمعية مدنية و٨ جامعات في مراقبة انتخابات ٢٠٠٩ النيابية، ومن ثم في العام ٢٠١٠ لمراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية. إن النيّة في استكمال التجربة مع التحالف في مراقبة أي انتخابات مقبلة موجودة وجدية.

# أمناء عامين

قد تكون "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" من أهم الجمعيات التي ما زالت تعتمد على العمل التطوعي فهي رائدة في مجال تطويع عدد كبير من الشباب والشابات لممارسة مدنية ديمقراطية سليمة.

د. حسن كريّم
اختصاصي سياسات الحوكمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
أمين عام الجمعية لعامي (١٩٩٨-٢٠٠٠)

الإصلاح الانتخابي هو المدخل الأساسي للاصلاح السياسي في لبنان، وديمقراطية الانتخابات ودوريّتها هما الضامن الأول لتجديد النخب السياسية وتداول السلطة.

د. زياد ماجد
أستاذ العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط في الجامعة الأميركية في باريس
أمين عام الجمعية لعامي (٢٠٠٢-٢٠٠٤)

سجل الجمعية كتب منذ زمن وفيه من الصفحات ما يخبر منذ ١٩٩٦ قصة نضال مدني راكم في التجربة ونجح في خرق جدران عدة. عسى الحبر المطلبي ينتج حبرا تشريعيا ينقل لبنان الجمهورية الى ما يليق باللبنانيين واللبنانيات من حقوق.

الوزير زياد بارود
وزير الداخلية الاسبق – محامٍ
أمين عام الجمعية لعامي (٢٠٠٤-٢٠٠٦)

* هناك بعض الأمناء العامين الذين لم يتمكنوا من المشاركة في هذه الصفحة بسبب تواجدهم خارج لبنان أو لصعوبة الاتصال بهم

لا يمكن للبنان أن يحيى من دون بناء ثقافة ديمقراطية تمكّنه العبور من الدويلة نحو الدولة المدنية الحديثة.

د. وليد فخرالدين
أستاذ جامعي لمادتي الإعلام والسينما، مخرج ومنتج سينمائي ومسرحي
أمين عام الجمعية لعامي (٢٠٠٦-٢٠٠٨)

للمجتمع المدني دور رائد في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق المواطنين لاسيما في المشاركة السياسية. وهو دور لا يعطى ولا يستجدى، ولكنه ينتزع بالعمل الدؤوب والنضال المثابر والتصميم الهادف. وهذا ما يحفل به تاريخ "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" من تجارب أثّرت في التراث العريق للمجتمع المدني في لبنان خلال مسيرته النضالية الطويلة، دفاعاً عن حقوق الانسان والديمقراطية وتعزيزا للسلم الاهلي.

الأستاذ زياد عبد الصمد
المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
أمين عام الجمعية لعامي (٢٠٠٨-٢٠١٠)

سيأتي يوم حيث يكافأ المجتمع المدني اللبناني وعلى رأسه "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" على الجهود المبذولة في مجال الاصلاح الانتخابي وإقرار قانون إنتخابي جديد.

الأستاذ أسامة صفا
رئيس قسم العدالة الاجتماعية والمشاركة في الإسكوا
أمين عام الجمعية لعامي (٢٠١٠-٢٠١٢)

خوفي بعد ٢٠ عاما على التأسيس أن نضطر الى القيام بحملة "بلدي بلدتي بلديتي" التي انطلقت في العام ١٩٩٦ للمطالبة بإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية، وخوفي الاكبر من الخيار البديل الذي سيأخذه المواطن اللبناني للمشاركة في صنع القرار بعد حرمانه من خيار المشاركة في الانتخابات مرارا وتكرارا.

الأستاذ عدنان ملكي
المنسق الوطني- مرفق البيئة العالمي- برنامج الامم المتحدة الانمائي- لبنان
أمين عام الجمعية لعامي (٢٠١٢-٢٠١٤)

نتغنّى كلبنانيين بديمقراطيتنا وحرياتنا ولطالما ناضلت "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" حفاظا على هذا التراث وتمسّكا بهذه القيم ....
نعاهدكم بالاستمرار معا في هذا المسار.

د. مكرم عويس
أمين عام "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" الحالي
دكتور في الشؤون الدولية وحل النزاعات في الجامعة اللبنانية الامركية في بيروت

# أصدقاء الجمعية

لا أبالغ ان اعتبرت أن الديمقراطية في لبنان تلقت ضربة قاتلة في المرحلة الأخيرة من خلال التمديد لمجلس النواب. ولا أبالغ إن قلت أن دولة المؤسسات أمام معركة وجودية في ظل هيمنة التمديد على مفاصل الحكم وجميع الادارات. وأمام هذا الواقع بات المجتمع المدني خط الدفاع الأخير أمام الهريان الذي بدأ يصيب الديمقراطية في لبنان. ومن هنا فان مهمة "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" لن تكون سهلة في السنوات المقبلة في بلد اعتاد تأجيل الاستحقاقات الدستورية والوطنية. فبات التمديد عنوان المرحلة الحالية وعلى الأرجح كل المراحل المقبلة. وبالتالي فإن ما بدأت به الجمعية تحت عنوان "الاصلاح الانتخابي" تبدل ليصبح المطلب ببساطة: "إجراء الانتخابات". وتكاد الجمعية تكون الصوت الوحيد لأكثرية صامتة تأمل في أن تعود الروح إلى مؤسسات الدولة من خلال عودة الحياة الديمقراطية. لذلك فإن المعركة صعبة والطريق طويل ولكنني واثق بأنه لن يرهق من راهن على قيام لبنان.

جورج عيد – نائب رئيس تحرير ومراسل أخبار الMTV

في لبنان لم تعد الانتخابات حقاً للمواطن، بل ترفاً لا يملك ثمنه! في لبنان نوابٌ مدّدوا لأنفسهم، بعدما انتُخبوا وفقاً لقانون انتخاب طائفيّ، فصّلوا دوائرَه على قياسهم. وفيما تحوّلت بلدانٌ العالم الديمقراطية إلى النظام النسبي أو المختلط، نُحرم حق الانتخاب، حتى على أساس قانون منتهي الصلاحية، ثم نتغنى بديمقراطية الطائفية! ما يحتاج اليه لبنان هو قانونٌ انتخابي يسمح بوصول مختلف الأحزاب والتيارات إلى المجلس النيابي، بحسب حجم تمثيلها. وهذه واحدة من الأفكار التي تطرحها "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات". منذ بدأتُ متابعة نشاطها، وجدتُ نفسي بين أشخاص أشاركهم القيم والهموم والأهداف، وأعمل معهم من أجل اصلاح النظام السياسي، البائد أصلاً. لن أعلن انضمامي إلى الجمعية، لأنني أعتبر نفسي جزءاً منها بالفعل.

رونا حلبي – مراسلة في قناة الجديد

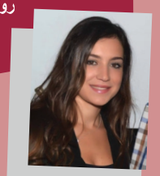

قبل عشرين عاماً كان البعض يعتقد، ربما، أن لا ضرورة لوجود جمعية كـ"الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات". فالبلد ماشي والانتخابات "اكسسوار" ولزوم ما لا يلزم. لكن الجمعية نجحت خلال عقدين في أن تدخل مصطلحات ومفاهيم جديدة على الحياة السياسية اللبنانية ولاسيما الانتخابية، من قانون عصري، وديمقراطية، وتمثيل صحيح، الخ. قبل أن تجد نفسها تتحول من شريك مع السلطة في سبيل تحقيق انتخابات ديمقراطية، إلى رأس حربة مع شركاء آخرين في حماية الديمقراطية ورفض التمديد لمجلس نيابي يسرق حقوق المواطنين.
ومن هنا أجد نفسي كصحافي ومواطن منحاز إلى صف (LADE)، لكونها جزء من ذلك الأمل الذي لا يمكننا التخلص منه، بأننا يوماً ما سنعيش في دولة مدنية ديمقراطية تصون حقوق مواطنيها.

ميثم قصير – مراسل في المؤسسة اللبنانية للإرسال

"الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" والتي لي شرف الانضمام إليها والعمل معها لسنوات في مراقبة الانتخابات ومراقبة أداء وسائل الاعلام هي أساس النضال الديمقراطي في لبنان. عمل الجمعية في ملف شائك كهذا، حقق توعية مهمة لدى المواطنين في وقت يستمر التمديد وتستمر المحاصصات والصفقات على حساب العدالة والتمثيل الصحيح وحق الترشح والاقتراع. على كل حال هذه الجمعية أزالت الكثير من الأقنعة، ومعها عبر تغطياتنا الصحفية سنزيل البقية ونكشفها.

سلمان العنداري – مراسل في تلفزيون المستقبل

في بلد يعيش ديمقراطية إسمية ويطبّقها اختزالاً للإرادة الشعبية تارة بقوانين انتخابية مجحفة، وطوراً باقتراحات تمديدية تُقرّ بمادة وحيدة. وفي بلد باتت غالبية شعبه مخدّرة، ناسية أو متناسية أن الانتخاب الدوري هو فرصتها لمحاسبة نوابها، وحقها في تحديد خياراتها. في بلد تحولت فيه القوانين والدستور حبراً على ورق مصالح سلطات سياسية تعاقبت. في مثل هذا البلد تصبح (LADE) حاجة، ليس لديمقراطية الانتخابات فحسب، بل لديمقراطية لبنان النظام، بانتظار أن يدرك اللبنانيون مواطنتهم.

نانسي صعب – مراسلة في تلفزيون (OTV)

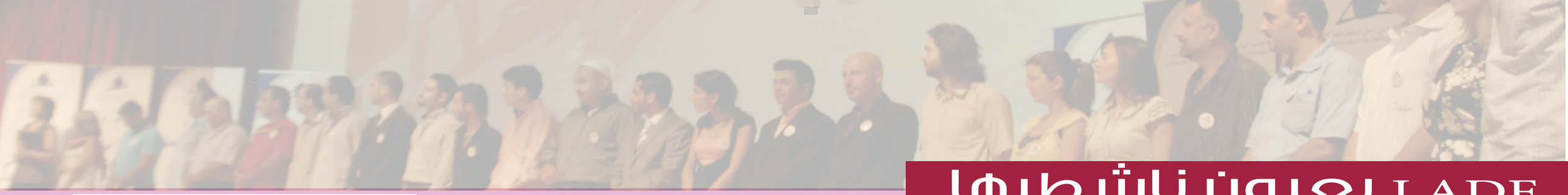

# LADE بعيون ناشطيها

## سحر طباجة

تعرفت إلى الجمعية مصادفة، في آذار ٢٠٠٩، حين التقيت بفريق من الناشطيين في الجمعية في إحدى حانات الجميزة. استمتعت بحماسهم المتزايد وهم يصفون تحضيراتهم لعملية مراقبة الانتخابات النيابية في ذلك العام، تلك العملية التي تحولت إلى أكبر حملة مدنية في تاريخ الجمعية، وربما أكبر تحرك مدني في لبنان. التحدي؟ تطوير منهجية مراقبة جديدة تضم الإصلاحات التي نجحت الجمعية مع شركاء آخرين بإدخالها إلى قانون الانتخابات المعدل، تحديث وتسخير تقنيات جديدة في تكنولوجيا الاتصالات في عملية المراقبة لأول مرة في العالم العربي، استقطاب تدريب وتوزيع ٣٥٠٠ مراقباً على جميع الأراضي اللبنانية لمراقبة نزاهة وديمقراطية الانتخابات النيابية، في غضون ثلاثة أشهر!
هل أردت الانضمام الى الفريق؟ لم أتردد! والأشهر الثلاثة اللاحقة كانت من أكثر الأشهر جهداً وتحدياً وتعباً، ولكن من أكثر الأشهر حماسةً وتقدماً وأملاً بقدراتنا كأفراد ومنظمات مجتمع مدني بإحداث التغيير في بلادنا، وإن كان "على نار خفيفة"!

## جوليا بو كروم

لم تكن سنة ١٩٩٨ سنة عادية، بل كانت سنة التغيير على الصعيد الشخصي وسنة استعادة الديمقراطية لبلد أنهكته الحرب الأهلية. انطلاقتي النضالية مع "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" كانت على وقع المؤتمر الصحفي للمحامي زياد بارود آنذاك لحملة "بلدي بلدتي بلديتي". حينها استدركت أنّ التغيير يكمن في تفاصيل القوانين نفسها، إعادة تفعيلها وإصلاحها لتتلاءم مع التطور المجتمعي، وعليه قررت الانضمام إلى الجمعية، وبدأت مسيرة نضالية من نوع آخر، اختبرت فيها الديمقراطية والتمثيل الحر خارج زواريب الطوائف، من متطوعة إلى مراقبة، فمديرة مالية، ومديرة برامج، وعضو هيئة إدارية مرتين. إنها التجربة التي صقلت شخصيتي ومواطنيتي!
في سنة ١٩٩٨ كانت الجمعية حالة فريدة انطلقت وسط الركام، ولم يكن حينها أحد يصدق أنها ستستمر. واليوم بعد ١٧ سنة، أصبحت الجمعية المرجع الأساسي للاصلاح الانتخابي ومراقبة الانتخابات ليس محليا فحسب إنما إقليمياً أيضًا. أراها بعد عشر سنوات من الآن منظمة إقليميّة تضم مبادرات صدّرتها الجمعية نفسها سابقا، لتصبح مرجعاً إقليمياً أساسيّاً في مراقبة وإصلاح القوانين الانتخابية.

## عمر كبّول

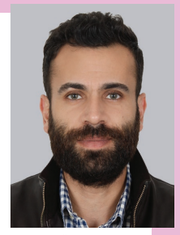

من المؤكد أن هناك علاقة تبادلية بين الأمكنة والأفراد. والمكان لا يقتصر في هذه الحالة على الموقع الجغرافي، بل يتعداه في حالات كثيرة، بحيث يشمل تعريف المكان ما هو أبعد من الموقع الحسّي، ليتم تعريفه بشاغليه، باهتماماتهم، بنشاطهم ومدى التزامهم وحماسهم. ولـ"الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات" دور كبير في إغناء تجربتي على أكثر من صعيد.
وفي هذه الحالة يتشعب الحديث عن التجربة ليشمل مستويات ثلاثة: المستوى الوطني والنضالي، المستوى الإداري والعملي، والمستوى الاجتماعي. ففي النضال، العمل والنشاط الرياديّين للجمعية لا بد أن ينعكس على أفرادها واندفاعهم للعمل في الشأن العام، بما يعنيه ذلك من اهتمام بالسياسات العامة وحكم القانون.

ويبقى للمستويين الآخرين دور لا يقلّ شأناً عن الأول، في صقل مهارات الفرد العملية، وفي انتمائه لمن يجد فيهم ومعهم قيم مشتركة ونبيلة، فيصبح لكل مستوى من المستويات دوره في تمتين العلاقة التبادلية بين الفرد و"المكان". وهذه العلاقة كما أراها، كانت في صلب تجاربي اللاحقة والحالية، ولا بد أنها ستبقى بانتقالي من تجربة إلى أخرى.
إنه حيّز المكان في الفرد.

## عباس أبوزيد

عشر سنوات مع "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات"... قبل ذلك:
كان تطوعي مترافقاً مع بداياتها الأولى كإحدى أدوات التغيير الذي رغبت في تحقيقه على مستوى الوطن وعلى المستوى الشخصي.
٢٠٠٥-٢٠١٥:
مع (LADE)، من منسق لمحافظة النبطية، إلى مدرب، إلى منسق التدريب، إلى باحث، إلى مستشار إنتخابي، إلى عضو هيئة إدارية.
ودائما كنت ولا أزال متطوعا... (LADE) بالنسبة لي ليست أي جمعية، إنها منزلي الآخر الذي أستكين به بُعيد أي غياب عن لبنان.
الآن وبعد ذلك:
(LADE) بفرادتها وتميُّزها ما زالت وستبقى تُحفّزني نحو التغيير ونحو إحداث فرق ما.

## ميرنا شدراوي

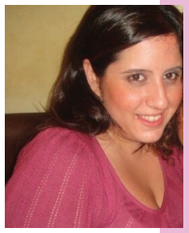

تعرّفت على الجمعية يوم كنت طالبة جامعية من خلال عدد من الأصدقاء. ومنذ الزيارة الأولى ولدت قصة نضال استمرت منذ أواخر تسعينات القرن الماضي حتّى يومنا هذا.
كان تعلّقي بعمل الجمعية لافتا لكل من عرفني من قبل حيث أصبح شغلي الشاغل الإصرار على تأمين انتخابات حرّة شفافة وعادلة.
خوّلني عملي التطوعي في الجمعية، التعرّف على معظم المناطق اللبنانية من خلال مراقبة الانتخابات. فقد كان ارتدائي لبذّة الجمعية في صباح كل يوم انتخابي يزيدني حماسة وأمل بمستقبل أفضل. وكانت نظرة الناس إليّ عند دخولي إلى قلم الاقتراع، تلك النظرة الممتزجة بين الرهبة والاحترام تزيدني إيمانا بما أقوم به، خصوصاً بعدما أصبح عمل الجمعية مشرّعا قانونا أيام الوزير الزميل زياد بارود.
أتمنى أن تستطيع الجمعية، في السنوات العشر المقبلة، كسر حالة الإحباط التي تحاول أن تسكن عدد من شبابنا، ويمكن القول أنني واحدة منهم. حيث يجب على الجمعية التركيز بشكل أكبر على توعية المواطنين على حقوقهم السياسية وأهمية الانتخابات والقوانين الانتخابية العادلة، كما يجب عليها إكمال مسيرتها في المراقبة من دون كلل أو ملل.

## طارق حداد

بدأت تجربتي مع الجمعية عام ٢٠٠٩ في طرابلس.
يومها كانت التحضيرات للانتخابات تجري على قدم وساق ومختلف الأطراف تسعى الى حشد أكبر جمع.
يومها رأيت أنني وخلال هذه المعمعة لا مكان لي إلا في الجمعية كمراقب وناشط. ما شدني إلى الجمعية هو حيادها، مصداقيتها وحماستها للتغيير.
انتسبت الى الجمعية يومها وأنا أعلم مسبقاً أن التغيير سيأتي حتما يوماً ما، ليحقق طموحاتنا في الوصول إلى وطن يحترم حقوق المواطن وصوته.
حماستي للتغيير لم تفتر منذ ذاك الوقت، ليس بسبب إرادتي القوية ونفسي الطويل، وإنما بسبب ما أراه دائماً من الناشطين في الجمعية. ناشطون لا يكلّون ولا يملّون من التضحية وتقديم كل ما يلزم في سبيل التغيير الذين يطمحون اليه. يقدمون أغلى ما يملكون: الأمل.

## أمين حشّا

حقا في التعبير، نشر ثقافة الإصلاح الانتخابي، بلدي بلدتي بلديتي، العمل على ضمان حرية ونزاهة وشفافية العمليات الانتخابية، الخ... مراحل سطّرها بإصرار أعضاء ومؤسسي الجمعية... من أجل ذلك انتميت الى "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات".
كان اختيارنا مراقبة سير العمليات الانتخابية على مختلف أنواعها والعمل على تحديث القوانين المتعلقة بالانتخابات... من أجل وطن آمن وأكثر حرية، وللحد من الفساد والمخالفات... من أجل ذلك سنبقى نناضل لتحقيق أهداف الجمعية، وأهمية الانتخابات والقوانين الانتخابية العادلة، كما يجب علينا إكمال مسيرتنا في المراقبة من دون كلل أو ملل.

## نبيل حسن

لعلها الحاجة الى مراقبة عمل السلطة وغياب فرص محاسبة الدولة...
لعلها الحاجة الى الانتماء لمكان يجمع الناشطين العلمانيين...
لعلها الرغبة في تغيير الطبقة السياسية الحاكمة وتفعيل الحياة السياسية....
لعله الشعور الذي يعتري كل من يرتدي "جيليه المراقب"....
لعلها كل العوامل السابقة مجتمعة هي ما تبقيني في الجمعية وتطبع تجربتي معها. فقد شكلت الجمعية على مدى عشر سنوات إطاراً للقاء مئات الناشطين من مختلف المناطق اللبنانية ومساحة للتخطيط المشترك بمداخل إصلاح النظام السياسي وسبل الوصول إليه. مساحة سمحت بترجمة الرغبة بالتغيير إلى خطوات ملموسة وعرفتني إلى أصدقاء كثر طبعوا حياتي العملية.
هكذا انطلقت الجمعية، وهكذا استمرت.
وهكذا أراها بعد عشرة سنوات: منبراً لنواة التغيير الحقيقي في لبنان.

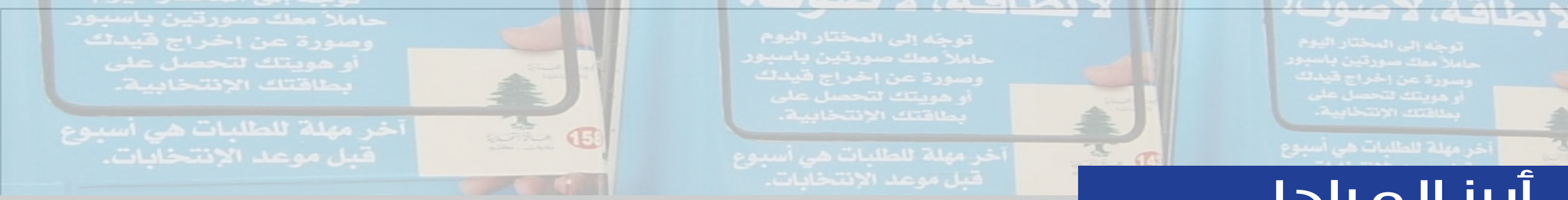

# أبرز المراحل

## ١٩٩٦

البداية

## ١٩٩٨

حملة
”بلدي بلدتي بلديتي“

## ٢٠٠٦

الاعتراف بالجمعية
من قبل السلطة

علم وخبر
رقم ٥٢٧/أد

## ٢٠٠٩

٣٠٠٠ مراقب
في يوم واحد

## ٢٠١٠

مراقبة الانتخابات
البلدية والاختيارية

## ٢٠١٣

دعم حراك مدني في مواجهة
التمديد النيابي الأول

## ٢٠١٤

مواجهة الفراغ الرئاسي
والتمديد النيابي الثاني

**على الصعيد الدولي:**

. التدريب والدعم التقني
. المشاركة في المراقبة الدولية
. المساهمة في تأسيس شبكات
اقليمية ودولية

# LAMAC

**Lebanese Association for Mediation and Conciliation**

**Better Communication, Better Negotiation, Best Solution!**

**Building a Bridge to Meet the Culture of Dialogue!**

***The Lebanese Center for Mediation and Conciliation - LAMAC***

***Linked to the Lebanese Association for Mediation and Conciliation - LCMC***

***Has a mission to spread Mediation, the most effective conflict resolution technique, as a culture in order to prevent and resolve conflicts and master the art of communication and negotiation, specially the non-violent communication!***

***Who can attend the training and become a Mediator?***

**You are all invited to attend this training: people from all backgrounds and fields. (Business, Engineering, Doctors, Instructors, Legal background or Political etc…)**

***The objectives:***

- Mastering the role of the mediator.
- Mastering the tools and techniques of the communication.
- Mastering the tools of negotiation.
- Solving all kinds of problems or misunderstandings.
- Reduce tension and solve problems between different parties and groups.
- Creating a common ground for discussion and constructive dialogue.
- Mastering non-violent communication.
- Getting a new professional profile.

**Contact us on: (+961) 76 146 136 or info@lamaclb.org**

*رسالة المركز اللبناني للوساطة والتوفيق هي نشر ثقافة الوساطة التي هي تقنية بديلة لحل الخلافات واتقان فن التواصل والتفاوض وخاصة التواصل اللاعنفي والتحفيز على الحوار واعادة بناء الروابط.*

*من يمكنه الإشتراك ليصبح وسيطاً؟*

*الجميع مدعوون للمشاركة في هذه الدورة مهما كان الاختصاص أو مجال العمل.*
*(إدارة أعمال، هندسة، طب، تعليم، في المجال القانوني او السياسي، الخ...)*

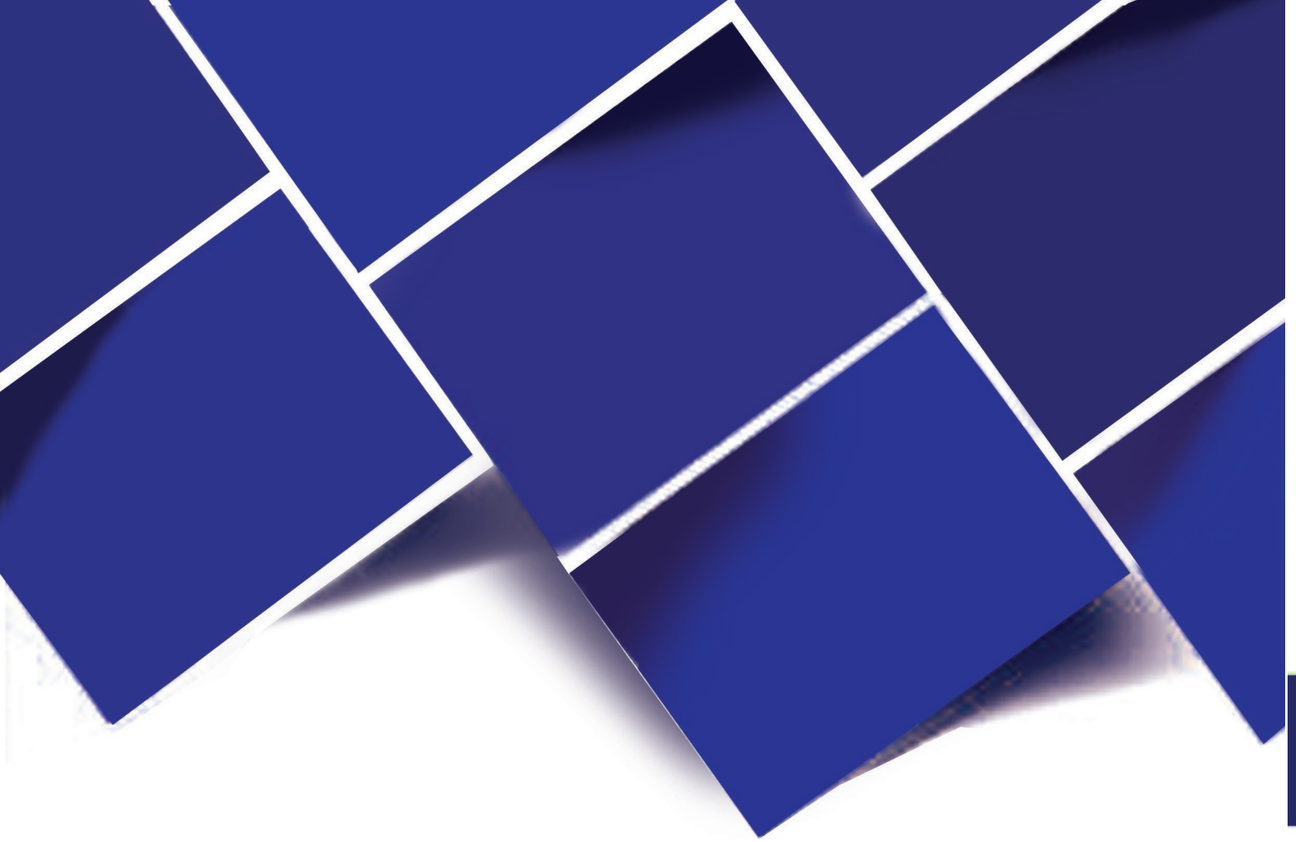

www.lade.org.lb

www.linkedin.com/company/ladeleb

الاستقلالية

www.facebook.com/LADE.Lebanon

العلمنة

www.twitter.com/LADELEB

المساواة وتكافؤ الفرص

www.youtube.com/user/LADELEB

المهنية والمصداقية

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

Petro Trad street
Sodeco 7 Building 5th floor
T/F: +961-1- 333713/4
info@lade.org.lb

شكر لكل من ساهم في انجاح هذه المجلة